

اليمن من الوحدة... إلى المجهول



خلفهم. وهذا ما يفسر التدخل التركي المتزايد في غير منطقة يمنية، خصوصاً في محافظة شبوة. تظل تجربة الوحدة اليمنية تجربة غنية. كانت حلماً استمر أربع سنوات للبعث، و21 سنة للبعث الآخر، أي إنه انتهى مع محاولة الاغتيال التي تعرض لها علي عبدالله صالح في الثالث من حزيران - يونيو 2011 في مسجد النهدين داخل حرم دار الرئاسة. أي يمن بعد الوحدة، أي بعد تشظي البلد؛ تصعب الإجابة عن هذا السؤال في غياب صيغة جديدة لليمن الذي دخل نقفاً طويلاً. الأكيد أنه لن يخرج من هذا النفق في شكل دولتين مستقلتين كما كانت الحال قبل الوحدة. الأكيد أيضاً أن تغييرات كبيرة طرأت على المجتمع في كل أنحاء اليمن... بما في ذلك تفكك المجتمع القبلي في الشمال!

تحول دون الإقدام على أي خطوة في هذا الاتجاه. أكثر من ذلك، لعبت الوحدة دورها في الاستقرار الإقليمي. لا شك أن علي عبدالله صالح ارتكب أخطاء كثيرة، لكن الخطأ الأكبر كان في انقلاب الإخوان المسلمين عليه في العام 2011 مستغلين "الربيع العربي". لم يدرك الإخوان الذين أحكموا سيطرتهم على التجمع اليمني للإصلاح أنهم قدموا أكبر خدمة للحوثيين وإيران التي تقف خلفهم. هناك معطيات جديدة مختلفة في اليمن. قتل الحوثيون علي عبدالله صالح. لم يعد لهم شريك في الشمال، فيما هناك حركة انفصالية في الجنوب في إطار مساحة جغرافية معينة انطلاقاً من عدن. هناك حلف إخواني - حوثي من تحت الطاوله و فوقها يتعزز يوماً. هناك غياب تام لـ"الشرعية" التي تحولت إلى أداة في خدمة الإخوان ومن يقف

لدى تعيينه عبره في موقعه الجديد، سألت علي عبدالله صالح، الذي كان الكثير من علي سالم البيض عندما عانى نائباً لرئيس المجلس الرئاسي، كيف يمكن أن تضع شخصاً من هذا المستوى نائباً لك؟ أجاب بالحرف الواحد: "أنت شخص ذكي، لم أتوقع منك سؤالاً من هذا النوع. هذا لا يعمل لي مشاكل". تبين مع الوقت أن لدى نائب الرئيس سابقاً، والرئيس الموقت منذ العام 2012، حسابات كثيرة يريد تصفيتهم مع علي عبدالله صالح. خرجت أحقاد رفيعة لا وجود لمبرر لها في وقت يسير فيه اليمن من الوحدة إلى المجهول. كانت الوحدة في مرحلة معينة ضرورة. لولا الوحدة لما استطاع اليمن رسم حدوده لا مع سلطنة عُمان، ولا مع المملكة العربية السعودية لاحقاً. كانت المزايدات بين الشمال والجنوب

وفاة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. أفقد سقوط الحزب الاشتراكي، بعد حرب الانفصال صيف 1994، الرئيس اليمني القدرة على لعب الدور الذي اعتاد لعبه، أي دور نقطة التوازن في البلد. بعد انتصاره في حرب 1994 بمساعدة ميليشيات التجمع اليمني للإصلاح، تغير الرجل كثيراً وفرض على اليمن النظام الذي كان قائماً في الشمال قبل العام 1990. في الواقع، انتهت الأيام الحلوة في اليمن في خريف 1994، عندما بدأ النظام اليمني الجديد يتكون إثر الانتقال إلى نظام الرئيس ونائب الرئيس، بدل نظام مجلس الرئاسة المكون من خمسة أعضاء. أصبح الجنوبي (من محافظة أبين) عبره منصور هادي، وهو ضابط أقل من عادي من جماعة علي ناصر محمد (الزمره)، نائباً للرئيس.

فهربت إلى الوحدة في أواخر 1989 بدفع من الحضرمي علي سالم البيض. ليس معروفاً إلى الآن، لماذا قبل البيض بوحدة اندماجية تحت الكيان الجنوبي الذي كان قائماً كدولة مستقلة لمصلحة كيان واحد هو الجمهورية اليمنية. يصعب إيجاد تفسير لذلك باستثناء العودة إلى شخصية الأمين العام للحزب الاشتراكي وقتذاك... أو إلى شعوره بعمق الأزمة التي يمر فيها النظام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. بعد ما سُمّي "أحداث 13 يناير"، انكشف النظام في الجنوب، خصوصاً في ضوء بداية الانهيار للاتحاد السوفياتي الذي لم يستطع ضبط الوضع في عدن والحوال دون حصول الانفجار الكبير فيها. كانت "أحداث 13 يناير"، التي سبقت كارثة المغال النووي في تشيرنوبيل، الدليل الأول على أن الاتحاد السوفياتي دخل مرحلة التفكك، وأنه ليس أكثر من "نمر من ورق" عاجز عن إدارة البلدان التي وضعتها تحت نوع من الوصاية، مثل اليمن الجنوبي أو إثيوبيا أو دول أوروبا الشرقية. ليس صدفة أن جدار برلين انهار في وقت كان فيه علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض يتوصلان في عدن إلى اتفاق أولي في شأن الوحدة الاندماجية.

مع رفع "العلين" (علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض) علم الوحدة في عدن في مشهد تاريخي كان عليه شاهد عربي وحيد هو ياسر عرفات، دخل اليمن مرحلة جديدة. فجأة تحرر الجنوب من نظام حكم الحزب الواحد الذي حقق إنجازات معقولة على صعيد التعليم وفرض الأمن، لكنه نشر الفقر والبؤس والغنى أي نشاط اقتصادي مثمر وأي دور لعدن التي كانت في مرحلة معينة مدينة تصنع فيها الثروات.

أما الشمال، فصار مختلفاً إلى حد ما، خصوصاً في ظل التعددية الحزبية وصدور عشرات الصحف وبعض الانفتاح على الصعيد الاجتماعي. مارس علي عبدالله صالح طوال تلك الفترة هوايته المفضلة في السياسة. مارس دور الحكم بين الحزب الاشتراكي من جهة، وحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي سيطر عليه الإخوان المسلمون شيئاً فشيئاً بعدما كان نوعاً من التحالف القبلي مع الإسلاميين قبل

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

قبل ثلاثين عاماً، في الثاني والعشرين من أيار - مايو 1990 وقّع علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية، وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي في اليمن الجنوبي اتفاق الوحدة اليمنية. كان توقيع الاتفاق في عدن في مبنى جديد أقيم في المكان الذي كان فيه مقر الحزب الاشتراكي في حي التواهي. إنه المكان الذي انطلقت منه أحداث 13 كانون الثاني - يناير 1986 التي كانت بمثابة بداية النهاية للنظام القائم في الجنوب. في مبنى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، نُفذت يومذاك عملية تصفية لعدد من أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي من خصوم علي ناصر محمد الذي كان يجمع في مطلع 1986 بين موقعي رئيس الدولة والأمين العام للحزب الحاكم.

أي يمن بعد الوحدة، أي بعد تشظي البلد؛ تصعب الإجابة عن هذا السؤال في غياب صيغة جديدة لليمن الذي دخل نقفاً طويلاً. الأكيد أنه لن يخرج من هذا النفق في شكل دولتين مستقلتين كما كانت الحال قبل الوحدة

بعد حرب أهلية بين "الرفاق" الماركسيين، الذين عاد كل منهم إلى قبيلته وشيخته ومنطقته، خرج علي ناصر من السلطة وانتقل إلى صنعاء ودمشق. خرج معه منها ممثلو محافظة إبين لمصلحة تحالف جديد عماده قسم كبير من الحضارمة وأهل الضالع ولحج وبعض العندين. كان الحضارمة يمثلون الجناح السياسي في التركيبة الجديدة للنظام. وكان أهل الضالع ولحج في أساس الجناح العسكري والأمني في التركيبة التي لم تستطع إيجاد مستقبل لها،

في الذكرى الـ72 للنكبة: إقامة إسرائيل والقضايا التي طرحتها

الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، وتوسيع قضيته الأجنبي الذين تشكل روايتهم وقضيتهم، أساس الهوية والوطنية الفلسطينية المعاصرة. عدا ذلك فإن المسألة الفلسطينية تخص البلدان العربية المستقلة للأجانب، وهي بلدان لا يمكن أن تطع أو ترسم تسوية مع إسرائيل، من دون تسوية وضع اللاجئين.

المفارقة أن تدين الصهيونية بدل علمنتها، لم يؤثر فقط في مفاضة التمييز ضد الفلسطينيين، وإنما أثر أيضاً في التضييق على اليهود العلمانيين أنفسهم الذين باتوا يرون أنفسهم في دولة تبدو أكثر فأكثر دولة دينية أخرى، وهو ما تجلّى في النقاش الإسرائيلي الداخلي، بعد إقرار الكنيست لقانون أساس، في صيف 2018، يعتبر إسرائيل دولة يهودية قومية، أي تخص اليهود، في انقاص لمكانة الديمقراطية فيها.

أما في ما يخص المسألة الثانية، فتبدو متشعبة وتتعلق بالفلسطينيين الذين تشبّثوا بأرضهم لدى إقامة إسرائيل عام 1948، وباتوا يشكلون اليوم حوالي خمس مواطنيها، فقد شكّل هؤلاء عامل كبح لإمكان تحول إسرائيل إلى دولة يهودية خاصة، كما أن نضالهم ضد التمييز ضدهم كشف حدود الديمقراطية الإسرائيلية وطابعها العنصري، وثمة الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1967 الذين يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي، والذين تثير مقاومتهم تعاطف العالم، وتكشف إسرائيل باعتبارها دولة استعمارية وعنصرية ودينية. وفوق هذين ثمة قضية الفلسطينيين اللاجئين حيث تشكل قضية حق العودة عقبة رئيسية في إمكان تطبيع إسرائيل وجودها في المنطقة، أو بشأن إمكان عقد تسوية تخنزل قضية فلسطين في

على يهود العالم، وعلى الدول التي تدعمهم. فوق كل ذلك فإن المسألة الإسرائيلية ناجمة أيضاً عن الإخفاق في إقامة دولة يهودية خالصة، إذ ظلت إسرائيل بمثابة دولة "ثنائية القومية"، بوجود الفلسطينيين، أي إنها لم تحافظ على كونها دولة ديمقراطية سليمة، بتمييزها ضد الفلسطينيين بسبب الدين، والمفارقة، أيضاً أن تدين الصهيونية بدل علمنتها، لم يؤثر فقط في مفاضة التمييز ضد الفلسطينيين، وإنما أثر أيضاً في التضييق على اليهود العلمانيين أنفسهم الذين باتوا يرون أنفسهم في دولة تبدو أكثر فأكثر دولة دينية أخرى، وهو ما تجلّى في النقاش الإسرائيلي الداخلي، بعد إقرار الكنيست لقانون أساس، في صيف 2018، يعتبر إسرائيل دولة يهودية قومية، أي تخص اليهود، في انقاص لمكانة الديمقراطية فيها.

في الخلاصة وبدلاً من أن تتحول إسرائيل إلى دولة حل باتت دولة مشكلة، فهنا نشأت هوية إسرائيلية مدنية و متجسدة مقابل هوية يهودية دينية و متخيلة، وهذه الدولة بدلا من أن تصبح الملاذ الآمن لليهود العالم، فإذا بها أكثر مكان يشكل خطراً على اليهود، بل إنها المكان الوحيد الذي يستعرق فيه العداء لليهود لكونهم يهوداً، بسبب السياسات التي تنتهجها دولتهم. وهذه الدولة بدلا من أن تحمي اليهود وتقدم الدعم لهم، باتت هي بمثابة عبء سياسي وأمني واقتصادي وأخلاقي

الهوية تميز بين يهود "اليشوف" (إسرائيل) ويهود "الدياسورا" (الشتات)، ما يفسر الجدل الدائر بشأن من هو اليهودي، الديني أم العلماني؟ وبشأن اعتبار اليهودي الحقيقي أو الصهيوني الحقيقي، الذي يحق له التقرير في شؤون إسرائيل، إنما هو اليهودي الإسرائيلي، وبشأن التطلب من يهود الخارج الهجرة إلى إسرائيل لإثبات يهوديتهم أو تقديم الدعم لها دون التقرير في شؤونها؛ ويأتي ضمن ذلك أيضاً الجدل بشأن اعتبار إسرائيل مركزاً لليهود العالم أو أحد مراكزهم.



الدينية، وليست ثمة فكرة سابقة تدعي التوافق بين الدين والقومية في الديانات السماوية أو الأرضية. وحتى لو أخذنا الطابع الخاص للديانة اليهودية فإن الوحدات البشرية التي تتطور إلى مرحلة "القومية" يلزمها عوامل أساسية مثل الاشتراك في الثقافة والتاريخ والإقليم وطريقة العيش، في حين أن اليهود/المستوطنين، جاؤوا من عشرات البلدان على اختلاف لغاتها وثقافتها وتواريخها وهوياتها، ووفق نزعة استعمارية وأيديولوجية. وعموماً فقد تمكنت إسرائيل في ما بعد، بفضل ما تسميه "بوقة الصهر"، المتصلة في إحياء اللغة العبرية والاستناد على سرديّة دينية للتاريخ، من إضفاء تبرير تاريخي وأخلاقي على قيامها، مع مؤسسات مثل الجيش والجامعات والهستدروت والأحزاب والكيبوتزات والموشاف ومتحف اليهودوكوست والصحف وغيرها، لتخليق مجتمع يعيد إنتاج ذاته، ولاسيما بعد أن بات اليوم حوالي 70 في المئة من اليهود فيها من مواليدها.

المفارقة أن النجاح الذي حقّقه الصهيونية بإنشاء إسرائيل نجم عنه نفيها، فقد انتهى دور كيانات مثل "المنظمة الصهيونية" و"المؤتمر اليهودي العالمي" و"الوكالة اليهودية"، بحيث أضحت صنيعتها إسرائيل هي الناتج المنجسد لحل المسألة اليهودية (في أوروبا)، لكن هذا الحل ولد المسألة الإسرائيلية، التي لا تتعزّز مقابل الفلسطينيين أو أصحاب الأرض الأصليين. هنا تخصّ اليهود في إسرائيل ومعنى وجود دولتهم، فبالنسبة لهؤلاء ثمة واقع من هوية إسرائيلية يجري تطويرها في مجتمع يعيش في إطار دولة متعزّزة على التاريخ والثقافة والتاريخ والسياسة ونمط الحياة المشترك. وبديهي أن هذه

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

نجمت عن إقامة (وليس قيام) إسرائيل عام 1948 العديد من المسائل، لعل أهمها المسائلان الإسرائيلية والفلسطينية، إضافة إلى المسألة المتعلقة بكيفية إدراك العرب للغرب وإدراك الغرب للعرب. هكذا منذ البداية، وبدلاً من حل المسألة اليهودية في البلدان الأوروبية، في مواطن اليهود ذاتهم، ضمن إطار التطور الديمقراطي في تلك البلدان، قامت الحركة الصهيونية بأجراء صياغة حل "قومي" لتلك المسألة، تمثّل باقتلاع اليهود من بلدانهم وتوطينهم في أرض شعب آخر. وقد تأسس ذلك بواسطة استغلال الدين اليهودي في أغراض التبعية، تبعاً لإساطير مثل "شعب الله المختار" وعودة اليهود من "الدياسورا" (الشتات) إلى "أرض الميعاد"، التي هي "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، ما تخضعت عنه إقامة إسرائيل على حساب الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين. معلوم أن الحركة الصهيونية، إضافة إلى استغلالها الدين، استغلت النزعة الاستعمارية الغربية لفرض مشروعها في فلسطين، بالتعاون مع الدولة المنتدبة (بريطانيا)، كما استغلت السياسة الفاشية إزاء اليهود، والمنظمة باليهولوكوست، ناهيك عن استغلالها ضعف البلدان العربية التي كانت تحت ربة أنظمة الاستعمار الغربي. عدا عن تسببها باقتلاع اليهود من مواطنهم ومجتمعاتهم وثقافتهم السابقة، فإن فكرة "القومية" اليهودية، المتأخرة عن زمن القوميات، انحطت على تناقض بين: فالقومية مفهوم سياسي حديث يختلف عن الفكرة